قوة اعظم دولة من دول اوربا وان الصين سائرة في خطواتها واذا نجت من سموم الثورات الداخلية عشرين سنة صار الغرب يخشى سطوة الشرق كما يخشى الشرق الآن سطوة الغرب

اسباب الاحتلال البريطاني

(٣)

ان تمرّد الجنود الذي مرّ ذكرهُ في الجزء الماضي كان فاتحة الثورة العرابية . قال لورد كرومر ولو اكتفى اسمعيل باشا بما حازهُ من الفوز على وزارة نوبار باشا وعرف كيف يغتنم الفرص لبقي على سرير الخديويّة المصريّة الى حين وفاتهِ ولكنهُ كان يحسن التدبير في الامور الصغيرة ويخطئ في الامور الكبيرة لانهُ لم يكن بعيد النظر في العواقب فكان يصيب في الجزئيات ويخطئ في الكليات ولاسيما ما يتعلق منها بالسياسة الاوربية لانهُ كان يجهل بواطنها ولا يعرف منها غير القشور . فكان يعرف مثلاً ان عند الاوربيين مجالس يجتمع فيها نوّابهم ويقرروا امورًا يضطر ملوكهم ان يخضعوا لها ويعملوا بها فرأى ان ينشئ مجلس نواب مثلها ليقاوم الافرنج قائلاً ان هذه هي ارادة شعبي . ثم حسب ان الفرنسويين لا يهمهم الاّ المسألة المالية فاذا ابتزّ من الفلاحين مقدارًا كافيًا من المال ارضى الفرنسويين بهِ اما الانكليز فلهم شأن آخر . وهنا وصف لورد كرومر قومهُ وصف المنتقد المجرّح وقال انهم حاربوا نصف اوربا انتصارًا لاقوام حسبوهم مظلومين وهم يعتقدون ان مجالس النواب ومجالس القضاء التي يحكم فيها المحلّفون وما اشبه هي الدواء الوحيد لكل الادواء التي تشكو منها الممالك في كل انحاء المسكونة وقد صرّح وزيرهم الاكبر بامرستون لسفير اليونان انهُ يحق لكل امّة ان تعمي ملكها ان لم يمنحها مجلس نواب . وكانوا ينقادون بسهولة الى مثل هذه الكلمات " ارادة الشعب " " الحكومة الدستورية " وما اشبه ولكنهم غلاظ الرقاب لا ينقادون بسهولة الى رجال حكومتهم ولا يصدقون المقيمين منهم في بلاد اجنبيّة . والظاهر ان اسمعيل باشا كان يعلم ذلك كلهُ فقال في نفسهِ انهُ يمكن ان يسترضي الشعب الانكليزي بانشاء مجلس نواب في بلادهِ مثل مجلس نوابهم فمتى اجتمع هذا المجلس وجاهر اعضاؤهُ بولائهم لهُ ورضائهم بحكومتهِ ورفضوا نسبة بلادهم الى الافلاس واستنبطوا طريقة لجمع المال وايفاء ربا الدين اثبتوا استغناءهم عن الوزراء الاوربيين واقنعوا الكثيرا وفرنسا بكفاءتهم وبانهُ لا

سبيل لتعرّض اوربا لاسوارهم. ومتى لقوا ما يطلبهُ منهم حثّ المجلس لانهُ يصير في غنىً عنهُ فتعود السلطة اليهِ كما كانت قبلاً

ولا شبهة ان الرأي الذي ارتآهُ اسمعيل باشا رأي حكيم ولكن الاوربيين كانوا يعلمون اخلاقهُ ويعلمون ان الحكومة الدستورية على ضد طبعهِ فعلموا ان فعلهُ حيلة لا تجوز عليهم او ارتابوا في اخلاصهِ على الاقل واخبرهُ معتمد انكلترا ومعتمد فرنسا من قبل دولتيهما انهما لا يسمحان لهُ ان يحدث اقل تغيير في اصول الحكومة السياسية والمالية التي قُرّرت اخيرًا وصادق هو عليها فاجابهما انهُ متمم على كل العهود التي تعهّد بها

وارادت انكلترا وفرنسا ان يعيد نوبار باشا الى رئاسة النظار فقال الخديوي انهُ يخضع لارادتهما لانهُ لا يستطيع مقاومتهما ولكنهُ لا يتحمّل مسؤولية ما ينتج عن ذلك من الخلل والاضطراب. فاجابتهُ الحكومة الانكليزية انها لا تبرئهُ مما حدث قبلاً وانهُ اذا حدث امر آخر يماثلهُ فالعاقبة وخيمة عليهِ واذ قد تقرّر ذلك فهو حر يختار للوزارة من يشاء

وحينئذٍ جرى البحث في نسبة الخديوي الى مجلس النظار وبعد الاخذ والعطاء بين اسمعيل باشا ومعتمدي انكلترا وفرنسا قرّ القرار على ما يأتي

(١) ان لا يحضر الخديوي جلسات مجلس النظار (٢) ان يعيّن البرنس توفيق رئيساً لمجلس النظار وكان وليّ العهد (٣) ان يكون للناظر الانكليزي والناظر الفرنسوي الحق ليرفضا اي امر اجتمعا رفضهُ

وعرض هذا القرار على الخديوي فوافق عليهِ وشكر معتمدي انكلترا وفرنسا لانهما قبلا طلبهُ وهو عدم اعادة نوبار باشا الى الوزارة. وفي العاشر من شهر مارس سنة ١٨٧٩ عين البرنس توفيق رئيساً للنظار واريد انتخاب بقية النظار فوقع الخلاف فقد كان رياض باشا ناظرًا للداخلية في وزارة نوبار باشا فاراد الخديوي ان ينقلهُ حينئذٍ الى نظارة الخارجية والحقانية فلم يوافقهُ الناظران الاوربيان على ذلك لانهما قالا ان غرض الخديوي من ذلك ان يعيد سلطتهُ على البلاد وهو لا يستطيع ان يعيدها ما دام رياض باشا ناظرًا للداخلية. ورأى معتمدا انكلترا وفرنسا انهُ ليس من العدل ان يكون الخديوي مسئولاً عما يجري في بلادهِ ولا تطلق يدهُ في اختيار نظارهِ. الاّ ان الحكومة الانكليزية والحكومة الفرنسوية عضدتا الناظرين الاوربيين وطلبتا من الخديوي ان يبقي رياض باشا ناظرًا للداخلية فرفض ذلك في اول الامر واصرّ على رفضهِ شهرًا من الزمان واخيرًا رضي بتعيين رياض باشا ناظرًا للداخلية والحقانية

وما تكن انكلترا ترغب في استلاك مصر ولكنها لم تكن تسلّم بان تتملكها دولة اخرى من الدول الاوربيّة . وهذا كان شأنها بالنسبة الى مصر منذ عهد طويل ففي سنة ١٨٥٧ ارتأى الامبراطور نبوليون الثالث ان تأخذ فرنسا مراكش وانكلترا مصر وسردينيا تونس ولما عُرض رأيهُ على لورد بامرستون اجاب عليهِ كتابة بقولهِ "من الراجح ان بلدانًا كثيرة يمكن ان تسوسها فرنسا وانكلترا وسردينيا احسن مما هي مسوسة الآن . . اما نحن فلا نريد القطر المصري ولا نريد لهُ الا ان يبقى جزءًا من السلطنة العثمانية حتى لا يقع في يد دولة اوربيّة . اننا نريد ان نتاجر مع القطر المصري وغرضنا ونكننا لا نريد ان نتحمل اعباء حكومتهِ" . وبقيت سياسة انكلترا سنة ١٨٧٩ على ما كانت عليهِ حينما كتب لورد بامرستون هذه السطور ولكن تغيّر الاحوال دعا الى تنويع سياستها لانهُ لم يعد في الامكان ان تقف بعيدًا وتقضي عن امور مصر الداخلية . والدولة الوحيدة التي تطمع في مصر من دول اوربا هي فرنسا وقد حاولت استلاكها مرة وكان يحتمل ان يدعوها اختلال الحكومة المصرية الى محاولة ذلك مرةً اخرى ولاسيما بعد ان زادت مصالحها المالية في القطر المصري وظهر منها انها ميّالة لعضد اصحاب الديون . وهب انها لم تكن تنوي ضم مصر الى املاكها لكن الرأي العام فيها كان قادرًا ان يمنعها عن سياسة العزلة فاذا لم ترد الحكومة الانكليزية ان تشارك الحكومة الفرنسوية فالحكومة الفرنسوية تستقلُّ بالعمل وحدها ولكن يستحيل ان يتم لها ما تريد وترضى انكلترا بهِ . وفرنسا ايضًا لم تكن ترضى ان تستقل انكلترا في شؤون مصر ولا كانت ترضى ان تزيد سلطة تركيا فيها لان ذلك تخالف للسياسة التي جرت عليها من قديم الزمان ولذلك كان من مصلحة الدولتين انكلترا وفرنسا ان لا تتفاقم الخطوب في مصر فتدعو الى تخاصمها والسبيل الى عدم تفاقم الخطوب اشتراك الدولتين في اصلاح البلاد ولو بما يكفي لمنع ما يكره وقوعهُ بينهما حتى لا تصير المسألة المصرية مسألة اوربيّة . هذه هي السياسة التي أُريدَ اتباعها ولكن الدولتين لم تكونا على وفاق تام في السبل المؤدية اليها فان اكثر هم فرنسا كان مصروفًا الى مصلحة المدائنين واكثر هم انكلترا كان مصروفًا الى مصلحة الفلاحين غير ان هذا الخلاف لم يمنع الاتفاق على الغرض المقصود

واتفق رأي الجميع حينئذٍ على ان سبب سوء الادارة رجل واحد وهو الخديوي اسمعيل باشا ولكنهم اختلفوا في كيفية اصلاحها فاشار بعضهم بخلع السلطة من يده حتى يصير صفرًا وقال البعض انهُ يستحيل ان تصلح ادارة البلاد من غير مساعدتهِ ما دام في كرسي الخديويّة ولذلك يجب الاستعانة بهِ بعد وضع قيود دستورية لهُ تجعلهُ يجري في الطريق

المطلوب من غير عنف ولا اكراه . وكان كل فريق من هذين الفريقين يظن انهُ على هدًى والفريق الآخر على ضلال . وكان الناظر الانكليزي السر رفرس ولسن من الفريق الاول والمعتمد الانكليزي لورد ڤيفيان من الفريق الثاني

قال لورد كرومر وكنت ارى هذا الاختلاف واسمع حجج الفريقين وانا اعتقد ان الاسلوبين لا يأتيان بالغرض المطلوب لان مواعيد اسمعيل باشا كانت كلاماً في كلام وهو لا يستطيع ان يفي بما طُبع عليهِ ولكن رأي لورد ڤيفيان اصلح لاسمعيل باشا لان فيهِ متسعاً لهُ للعمل بمواعيده . اما رأي السر رفرس ولسن فكان العمل بهِ ضرباً من المحال في تلك الاحوال

وهذا الاختلاف في الرأي بين لورد ڤيفيان والسر رفرس ولسن شلل الحكومة الانكليزية فلم تدرِ ايهما تصوّب والظاهر ان رأي السر رفرس ولسن تغلّب اخيراً فاستدعت لورد ڤيفيان وارسلت بدلاً منهُ السر فرانك لاسلس وامرتهُ ان يجري بالاتفاق مع السر رفرس ولسن

ولما تولّى البرنس توفيق رئاسة مجلس النظار كان عمرهُ ٢٧ سنة وكان شديد الرغبة في اصلاح الاحوال وظهر حينئذٍ كأن الخديوي عزم على مشاركة وزارتهِ في التغلب على المصاعب ولكنهُ لما رأى ان الغرض نزع كل سلطة من يدهِ استصعب ذلك لانهُ كان على ضد طبعهِ وحدث حينئذٍ ما ازاح الستار عن وجه الحقيقة فان قسط الدين المعقود سنة ١٨٦٤ ومبلغهُ ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه كان ميعادهُ في اول ابريل سنة ١٨٧٩ ولم يكن في صندوق الدين في ٢٨ مارس سوى ١٩٦٠٠٠ جنيه . وكانت لجنة التحقيق مهتمة حينئذٍ بوضع نظام لتسوية الحالة المالية من مقتضاهُ الغاء قانون المقابلة والغاء ذلك القانون كان على غير رغبة كبار المموّلين فرأى النظار واعضاء لجنة التحقيق ان يؤخروا ايفاء القسط المستحق من اول ابريل الى اول مايو وكتبوا صورة امر عالٍ وقدموهُ للخديوي ليوقعهُ فابى توقيعهُ حامياً ان بثابة اعلان الافلاس فغيروا لهُ بعض الكلمات واقنعوهُ بتوقيعهِ . ووجه الغرابة في ذلك انهُ كان يعلم عدم مقدرة حكومتهِ على ايفاء ما يطلب منها من ربا الديون فكيف يأنف من توقيع امرٍ مقتضاهُ تأخير ايفائها

ويتضح مما اوردهُ لورد كرومر ان اسمعيل باشا اراد ان يتخلص من الناظر الانكليزي والناظر الفرنسوي ومن رياض باشا فاقنع اعيان البلاد ان الوزارة تقصد الغاء قانون المقابلة فيقع الحيف عليهم لانهم يكونون اكثر الاطيان العشورية التي تستفيد من ذلك

القانون . وقبل رياض باشا ان حياته في خطر حتى يلجأ الى الاستعفاء . واخيراً جمع الخديوي قناصل الدول الجترالية و خيرهم ان البلاد في حالة اضطراب شديد وان اعيانها رفعوا اليه عريضة موقعة من كل طوائف الناس يعرضون فيها تدبيراً جديداً لحل المشاكل المالية ويطلبون ان يكون نظار الحكومة كلهم من الوطنيين المسئولين لمجلس النواب . فاستحق البرنس توفيق اطاعة لارادة الامة وقال لهم شريف باشا انهُ يستحيل على الخديوي ان يقاوم ارادة الامة

فقال لهُ قنصل النمسا الجنرال هل يرضى هؤلاء الاعيان باعطائهم ضمانةً للتدبير المالي الذي اقترحوهُ . فاجابهُ الخديوي انهُ يستحيل ان توجد ضمانة اقوى من ان البلاد كلها من الخديوي فنازلاً ترضى ان تتحمل اية خسارة كانت ولا تسلّم باضاعة الافلاس

واعطى القناصل ثلاث لوائح الاولى من مجلس الاعيان فيها اعتراضات على اعمال مجلس النظار والثانية من نواب العلماء وكبار الموظفين للخديوي يعترضون فيها على المشروع الذي وضعهُ السر رفرس ولسن ويقولون ان دخل البلاد كاف لايفاء ديونها ويقدمون بدلاً منهُ مشروعاً آخر ويطلبون ان يكون مجلس النظار مستقلاً عن الخديوي ومسؤولاً لمجلس النواب . والثالثة اسلوب وضعوهُ لتسوية الحالة المالية . فارسل القناصل هذه اللوائح الى دولهم وارسلوا معها نسخاً من تقرير لجنة التحقيق لكن البوسطة اوقفت هذه النسخ حتى لا تصل مع اللوائح . وكتب الخديوي الى السر رفرس ولسن والمسيو ده بلنير انهُ كلف شريف باشا بتأليف وزارة جديدة جرياً على رغبة الامة . وصدر الامر الى شريف باشا بتأليف وزارة اعضاؤها كلهم مصريون حقيقيون (véritablement Egyptiens) فتألفت الوزارة وكان من اعضائها شاهين باشا وعمر باشا لطفي وقاوم اسمعيل دولتين من اعظم دول اوربا وطرد رجالها من حكومتهِ ووقف في وجههما وكأن البلاد كلها معهُ ولو استطاع ان يوفي اقساط الديون في اوقاتها لما بقي لاحد سبيل عليهِ ولكن الاسلوب المالي الذي وضعهُ كان مختلاً ولا يمكن ان يفي بالمراد فسقط وسقط هو معهُ . ومن اكبر عيوب ذلك الاسلوب انهُ جعل ايراد الحكومة ٩٨٣٧٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ لم يكن في الامكان تحصيلهُ وايضاً لم يفرض راتباً خاصاً للخديوي وعائلتهِ فيضطر ان يعود الى ابتزاز الاموال باية واسطة كانت

وجعل رجال الحكومة يبتزون الاموال من الفلاحين قوة واقتداراً فاضطرَّ هؤلاء ان يستدينوا المثة باربعة او بخمسة في الشهر خوفاً من الكرباج وكنتُ قبل ذلك راغباً في ترك القطر المصري ولكن الرغبة في اصلاح احوالهِ المالية حملتني على البقاء فيهِ فلما يئست من

اصلاحها استعفيت وغادرت البلاد في ٢٤ مايو سنة ١٨٧٩ وعيّن السر اوكلند كلفن في تومسيون الدين بدلاً مني . و لحوادث التالية لاستعفائي الى ان رجعت براتباً تاماً لم اشاهدها بنفسي بل اعتمدت فيها على ما ذكره غيري

لما رأت انكلترا ان اسمعيل باشا عاد الى سابق عهده من ابتزاز الاموال من الفلاحين وهي تعلم ان ذلك يفضي الى خراب البلاد بعث لورد سلسبري الى السر فرنك لاسلس يقول له "ان الخديوي يعلم ان الاسباب التي جعلت الحكومة الانكليزية تهتم باامور القطر المصري قضت عليها بان تهتم بترقيته واصلاح حكومته . ولقد كانت تحسب حتى الآن ان استقلال الخديوي وتأييد السلالة الخديوية ضروريان للوصول الى هذه الغاية وهي تعلم ان هنا هو غرض الحكومة الفرنسوية ايضاً ولذلك تميل الى حسبان ما فعله الخديوي متسرعاً من جهة مستقبل الاصلاح ومن جهة قيامه في وجه الحكومة الانكليزية والحكومة الفرنسوية انه فعله وهو ينوي الرجوع عنه . وتفضل ان ترى في ما سيعمله تفسيراً مرضياً للسياسة التي اتبعها اخيراً ولكنه اذا استمر على تجاهل القيود التي ارتبط بها باعماله السابقة وعهوده واصر على رفض مساعدة النظار الاوربيين الذين تقدمهما فرنسا وانكلترا له اضطررنا ان نستنتج من ذلك ان عدم مراعاته لعهوده الذي دلت عليه اعماله الاخيرة هو نتيجة خطة مقررة يريد الجري عليها دائماً وانه يرفض صداقتهما عن قصد وتعمد وحينئذٍ فالحكومتان تحفظان لنفسيهما الحرية التامة لتقدرا عملاً قدره وتجريا مصالحهما في مصر وتدبرا التدابير التي تحسبانها خير ما يمكن تدبيره لنجاح القطر المصري وحسن ادارته"

ولا بد من ان الخديوي كان يعلم خطارة الخطة التي جرى عليها حينما اخرج الناظرين الاوربيين فدعا كبار القواد ليحلفوا له يمين الطاعة ويتعهدوا بالدفاع عن البلاد وعنه وعن عائلته وزيد عدد الجيش ولكن لم يكن ذلك ليمنع شكوى الجنود من سوء الاحوال فلما اخبره السر فرنك لاسلس برسالة لورد سلسبري انكر انه يقصد ان يقف في وجه انكلترا وفرنسا ولكنه لم يُعد الناظرين الى منصبهما . واتضح حينئذٍ انه لا يمكن اصلاح الاحوال والخديوي اسمعيل على كرسي الخديوية وكانت المانيا اول دولة ضربته الضربة القاضية فانها امرت قنصلها الجنرال في القاهرة ان يخبره ان الحكومة الامبراطورية (الالمانية) تعد الدكتور الخديوي الذي صدر في ٢٢ ابريل وخوّل الحكومة المصرية الحق بتدبير امر الدين اعتداء صريحاً على الحقوق الدولية التي ارتبطت بها مصر وقت انشاء المحاكم المختلطة بقصد به ابطال حقوق موجودة ومعترف بها ولذلك فهي تحسب ذلك الدكرتو لاغياً من حيث سلطة المحاكم المختلطة

ومن حيث حقوق رعايا الامبراطورية الالمانية ولعدة الخديوي مسؤولاً عن كل النتائج التي تنتج عن مخالفة القانون" واشتركت دول اخرى من الدول الكبرى في هذا الاحتجاج

وفي ١٦ يونيو بلغ السر فرنك لاسلس الخديوي ما يأتي مشبعاً في ذلك تعليمات لورد سلسبري وهو "ان الحكومة الفرنسوية والحكومة الانكليزية اتفقتا على ان تنصحا سموك رسمياً لتعتزل وتخرج من القطر المصري فاذا اتضحت بنصحنا فنحن نهتم بان يعيّن لك راتب مناسب وتبقى الخديوية في بيتك فيخلفك ابنك البرنس توفيق. واذا ابيت ان تعتزل واضطررت الحكومة الانكليزية والحكومة الفرنسوية الى مخاطبة السلطان في ذلك رأساً فلا يمكنك ان تعتمد على مساعدتهما لا في تعيين الراتب لك ولا في اعطاء الخديوية لابنك"

وبعث لورد سلسبري حينئذٍ رسالة مسببة الى السر فرنك لاسلس بيّن فيها الاسباب التي دعت الحكومة الانكليزية والحكومة الفرنسوية الى الاهتمام بالمسائل المصرية

ولما بلغ معتمد انكلترا وفرنسا الخديوي قرار دولتيهما طلب ان يمهل ريثما ينظر في طلبهما ثم اخبرهما في ٢١ يونيو انهُ رفع الامر الى السلطان. وكان قد ارسل رسولاً الى الاستانة ومعهُ الاموال اللازمة. وقيل للسلطان ان غرض انكلترا وفرنسا التطاول على سلطته في مصر. واتفقت المانيا والنمسا وروسيا وايطاليا على نصح الخديوي ليعتزل. وفي ٢٤ يونيو جاء للمسيو تريكو قنصل فرنسا الجنرال ان الباب العالي اعتمد على عزل اسمعيل باشا وتنصيب حليم باشا بدلاً منهُ وكان الوقت بعد نصف الليل فقام السر فرنك لاسلس والمسيو تريكو والبارون صورما قنصل المانيا الجنرال واتوا الى سراي الخديوي ومعهم شريف باشا ونقلوا اليهِ الخبر وطلبوا منهُ ان يعتزل فابى

وفي اليوم التالي أُعدَّ امر خديوي من مقتضاهُ جعل الجيش المصري مئة وخمسين الفاً. وجرى البحث في تغريق البلاد كلها حول الاسكندرية ولكن الخديوي نفسهُ كان يعلم ان الحيّل قد فرغت وانهُ لا بدَّ من الرحيل وقد ارسل كثيرًا من امتعتهِ الثمينة الى يختهِ في الاسكندرية. ثم اتفقت دول اوربا على تنصيب البرنس توفيق لا البرنس حليم وفي ٢٦ يونيو جاء تلغراف من الاستانة مضمون "الى الخديوي السابق اسمعيل باشا" وفيهِ الفقرة التالية

"لقد ثبت ان بقاءكم في منصب الخديوية لا يمكن ان تكون لهُ نتيجة غير تكثير المشاكل وتعظيمها وطيهِ بجلالة السلطان بعد ان قرَّ قرار مجلس وكلائهِ قد قرر تعيين دولة محمد توفيق باشا في منصب الخديوية وقد صدرت الارادة السلطانية بذلك وهذا القرار السامي قد ابلغ الى دولتكم برسالة برقية اخرى فاطلب منكم امتثال الحكومة طبقاً لامر جلالة السلطان"

وجاء تلغراف الى البرنس توفيق بتعيينه خديويًا على مصر

فرأى اسمعيل باشا حينئذٍ ان الامر قد قضي فبعث الى ابنه وسلم السلطة اليه امام نظار حكومته . وفي الساعة السادسة ونصف من ذلك اليوم عينه (قبيل المغرب) أُطلقت المدافع من القلعة اعلامًا بتنصيب البرنس توفيق خديويًا على القطر المصري واستقبل سموهُ فيها استقبالاً رسميًا حضرهُ ممثلو الدول ونظار الحكومة وكبار الموظفين وجمهور كبير من الاهالي

وفي الثلاثين من يونيو قبل الظهر بنصف ساعة خرج اسمعيل باشا من القاهرة قاصدًا الاسكندرية وكان قد اظهر انهُ لا يريد ان يكون وداعهُ رسميًا فلم يحضر احد من وكلاء الدول لوداعهِ ولكن حضر كثيرون غيرهم . ولما ودّع الخديوي توفيق اباهُ واخوتهُ لم تبقَ عين لم تدمع . ولما وصل اسمعيل باشا الى الاسكندرية نزل في يخته المحروسة ونزل لوداعهِ كثيرون من الموظفين والنزلاء الاوربيين فصافح الجميع وباسطهم في الكلام فابدوا لهُ عواطف الحب والاحترام

فيدار وممالك حاصور

اختلفات نظر اصحاب الانسكلوبيديات ومعاجم الكتاب

في اثناء بحثي عن اصل الانباط في البتراء راجعت ما كتب في سفر ارميا النبي عن غزوات نبوخذنصر (او بختنصر) وهي كتابة يعتمد عليها لان النبيّ كان من معاصري نبوخذنصر ومن ثمّ فالوارد عنهُ في سفره هو من اصح واثبت ما جاء عن هذا الملك لا يدانيهِ في الصحة شيء الاّ ما ورد في الاجرّ البابلي عما كتبهُ بختنصر نفسهُ او احد معاصريهِ فوجدت ان من جملة الامم التي حاربها بختنصر القيداريين وممالك حاصور . اما القيداريون فمن وصفهم لا يشك محقق انهُ يعني بهم العرب العدنانيون في الحجاز وشمالي العربية . واما ممالك حاصور فلا يزال فيها رأي لباحث

راجعت الانسكلوبيديا البريطانية فلم ارَ فيها ادنى اشارة الى هذه الممالك ومثلها الانسكلوبيديا الاميركانية فقلت دعني انظر في تفسير الكتاب للعلاّمة بوتلر وهو من احدث كتب التفاسير ومن اشهرها فنظرت فلم اجد فيهِ ما يشفي فانقلبت الى معاجم الكتاب فراجعت احدثها عهدًا واشهرها فلم ارَ فيها ما يزيد عما في غيرها مما اطلعت عليهِ . الاّ ان العلاّمة